شؤون اقتصادية

د. محمد العلي القري*

الروماتزم الاقتصادي

للنظام الاقتصادي المعاصر مفاصل، إذا سلمت من الاوخواز، سهلت حركته وزاد نشاطه، وإذا ابتلي مفصل منها (بالروماتزم) تعطل النظام كله مع ان باقي مفاصله بخير، ومن اهم المفاصل الاقتصادية اليوم مهنة مراجع الحسابات. لقد قامت الولايات المتحدة ولم تقعد، وعقد الكونجرس جلسات خاصة وطارئة واصدر قوانين عاجلة وشغل رئيس أمريكا الذي يرى نفسه رئيساً للعالم بهذا الموضوع أسابيع كثيرة، كل ذلك لان أحد مراجعي الحسابات غش في عمله وصادق على نتائج شركة ثم ظهر انها (فالصو). والنتيجة: انتهى مكتب المراجعة إلى الإفلاس مع ان عمره يزيد عن مائة عام وان فروعه موجودة في كل أنحاء العالم. لماذا؟ لا يمكن للنظام الاقتصادي الحديث ان يسمح بتعرض مفصل هام للروماتزم لان هذا يهدد بتوقف نشاطه ولا يعود قادراً على الجري وهي الطريقة الوحيدة للبقاء في المكان في يوم الناس هذا، إذا توقفت لحظة واحدة عن الجري سبقك الآخرون.

الشركات المساهمة هي عماد الاقتصاد الحديث ويستثمر الناس بلايين الدولارات في اسهم هذه الشركات اعتماداً على تقارير المراجعين القانونيين. فإذا كذب هؤلاء فقد الناس الثقة بهم وبالشركات التي تجرأت في الكذب على ملاكها وعلى السوق ثم امسكوا أموالهم عن الاستثمار وهذا طريق الانهيار في اقتصاد معتمد على السوق. لهذا كان اهتمام حكومة أمريكا بالقضية عظيماً. وهل الامر مختلف عندنا عنهم؟ الجواب بالنفي فمراجع الحسابات في بلادنا هو بنفس الأهمية ان لم يكن أكثر أهمية. ولكن هيهات!

صناعة المراجعة لدينا مهنة على الهامش لا يهتم بها أحد لانه لا يكاد يرى لها اثر ولذلك ليس لها في أذهان الناس إلى صورة سلبية. شهادة مراجع الحسابات أصبحت اليوم عندنا مثل شهادة حسن السيرة والسلوك في المدارس يحصل عليها حتى من أدى الاختبار النهائي في السجن. وما اكثر ما يتحدث الناس وتصدر التوجيهات الحكومية بشأن شكاوى المساهمين ان لا حول لهم ولا قوة في توجيه الشركة التي يفترض انهم ملاكها وعن ضعف ما يحصلون عليه من عائد. ولم يتحدث مراجعو الحسابات الذين إليهم يرجع القول. ويصدق عليهم قول الشاعر:

ويقضى الامر حين تغيب تيم

ولا يستأذنون وهم شهود

*أستاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز

صحيفة المدينة - الاربعاء ٢٢ ذو القعدة ١٤٠٢ هـ الموافق ١٠ سبتمبر ١٩٨٢م
العدد ١٤٥١١ الصفحة الاقتصادية